

الجهد النحوي عند الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات

أ. د. جاسم موله المطيري

مُقَدِّمَةٌ

جاء كتاب الراغب الأصفهاني "المفردات في غريب ألفاظ القرآن" مهماً في بابهِ فقد تناول فيه ألفاظ القرآن الكريم حسب الجذر اللغوي لهذه الألفاظ مُبتدئاً بترتيب هذه الألفاظ على حروف المعجم، فهو في بابهِ كتاب لغوي ولكننا إذا وقفنا عنده وجدنا الراغب يتناول هذه الألفاظ اللغوية بالتفسير الذي لا يخلو في أكثر مواضعه من بيان الدلالات النحوية التي تصاحب تفسيره اللغوي، ومن هنا أردت أن أبين من خلال شرحه لهذه المادة اللغوية الضخمة جهده الذي عكس آراءه المتنوعة في الأدوات والحروف والقراءات القرآنية التي أشارت إليها بشيء من التفصيل، ولهذا كانت طريقة السير في بيان جهده النحوي مبنية على بيان آرائه في الأدوات ومعانيها ودلالاتها في السياق القرآني، ثم أثر الحروف في الدلالة القرآنية من الناحية الاعرابية، وأخيراً دور القراءات القرآنية التي بيّنها الراغب وآراء العلماء وأقوالهم، فهو يقوم بتفسير الألفاظ اللغوية ثم يربطها من الجانب النحوي ليصل إلى رأي مستقل به، وهو بهذا جامع لأطراف الآراء ووجه المذاهب فيها.

هذا ما أردت أن أخصّه، فإن أصبّت فالخير كل الخير، وإن كان غير ذلك، فالتنقد هو ما يُقيم كل عوجٍ وفوق كل ذي علمٍ علم.

الراغب الأصفهاني وكتابه المفردات

هو الحسين بن محمد بن الفضل أبو القاسم المعروف بالأصفهاني أو الأصفهاني، وهو من حكماء الإسلام، إذ كان فضله أشهر من أن يُوصف، ووصفه أرفع من أن يُعرف (١)، قال عنه ياقوت: بأنه أحد أعلام العلم ومشاهير الفضل متحقق بغير فنٍّ من العلوم (٢).

ووصف أيضاً بالمتبحر الماهر في اللغة، والعربية، والحديث، والشعر، والأدب (٣). إذ قرّنه الإمام المُفسّر فخر الدين الرازي في كتابه تأسيس التدريس في الأصول بالإمام الغزالي (٤).

وقد نزل بغداد حتى توفي سنة (٥٠٠هـ)، أو (٥٠٢هـ)، حيث صنّف كثيراً من الآثار الفاتحة نذكر منها:

١- تحقيق البيان في تأويل القرآن، ذكره صاحب روضات الجنات (٥)، وهدية

حسن الفؤاد (١٢).

٩- أفانين البلاغة، ذكره السيوطي (١٣).

١٠- كتاب جامع التفسير، وهو الذي استمدّ البيضاوي المُفسّر كثيراً منه، ولا سيما

في تفسيره أنوار التنزيل (١٤).

١١- محاضرات الأدباء ومحاورات

الشعراء والبلغاء، ذكره السيوطي،

وهو كتاب كبير جداً يزيد على

عشرة مجلدات، وفيه من النوادر

والحكم الطريفة والفوائد المستخرجة

اللطيفة مما لا يوجد في غيره زمن

كتاب (١٥).

١٢- المعاني الأكبر، ذكره صاحب هدية

العارفين (١٦).

١٣- مفردات ألفاظ القرآن، وهو من

المصنفات القائمة التي تبحث في

تحقيق مواد لغات العرب المتعلقة

بالقرآن الكريم، وقد بين الراغب في

مقدمة كتابه أهمية العلوم اللفظية لن

العارفين (٦).

٢- أخلاق الراغب، ذكر في هدية العارفين.

٣- تفسير القرآن، ذكر أيضاً في هدية العارفين.

٤- دُرّة التأويل في متشابه التنزيل.

٥- تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين،

ذكره صاحب مفتاح السعادة ووصفه

بأنه كتاب لطيف لا يمكن احسن منه

في بابهِ (٧)، وهو في ثلاثة وثلاثين باباً

اشتمل على أمور المبدأ والمعاد (٨).

٦- الذريعة إلى مكارم الشريعة،

ذكره ياقوت (٩)، وصاحب الكنى

والألقاب (١٠)، وهو من المصنفات

التي تبحث في علوم الأخلاق والمواظع

الحسنة والآداب.

٧- رسالة إلى فوائد القرآن، ذكره صاحب

هدية العارفين (١١).

٨- كتاب الإيمان والكفر، وصفه صاحب

روضات الجنات، بأنه بديع الطرز

نوع الاستفهام الداخِل عليه، إذ تَرُدُّ أم بمعنى بل، ويجري هذا إذا جُرِّدَ عن ألف الاستفهام، ومنه قوله تعالى (أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْبَصَارُ) [ص: ٦٣]، أي بل زاغت (٢١).

وقد أورد الراغب أيضاً معنى ثانٍ، فأشار إلى أن (أم) إذا قوبل بها ألف الاستفهام فمعناها: أي، نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ أي أيهما؟ وهو ما يعرف بالتعين، وعليه تكون أم متصلة غير منقطعة من حيث المعنى؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر (٢٢).

وقد عرض سيبويه هذه الأداة في أكثر من موضع، فأشار إلى أن (أم) فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً، ويقع الكلام بها من الاستفهام على وجهين على معنى أيهما وأيهما، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول (٢٣).

وقد استدل سيبويه على أن أم بمنزلة أيهما هو أن الجواب عن جملة أزيد عندك أم عمرو لا يصلح أن يكون بالنفي بوساطة (لا)؛ لأن السؤال جاء بتحديد أحد الاسمين، ولهذا قدّم الاسم في السؤال؛ لأنه أراد بيان أحد الاسمين، ولهذا جاءت أم بمعنى أي (٢٤).

وذهب ابن السجري المتوفى (٥٤٢هـ) إلى أن جميع البصريين يقولون أن (أم) أبداً بمعنى بل والهزمة جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك، وإن كان ابن هشام الأنصاري (٢٥) المتوفى (٦٦١هـ) لم يوافق ابن السجري في رأيه، ومنه ما ورد من نصوص قرآنية ذكرها ابن هشام، قال "والذي يظهر لي قولهم، إذ المعنى في نحو: (أَمْ جَلَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ) [الرعد:

أوله الألف، ثمّ الباء على ترتيب حروف المعجم معتبراً في أوائل حروفه الأصلية دون الزوائد، والإشارة فيه إلى المناسبات التي بين الألفاظ المستعارات منها والمشتقات حسبما يحتمل التوسع في هذا الكتاب" (١٩). وقد اكتسب هذا المصنف شهرة واسعة إذ هو امتداد لمصنفات سابقة له بحثت في هذا النوع من العلم، وأعني غريب القرآن إذ سبق أن أفرد في هذا العلم أبو عبيدة، وأبو عمر الزاهد، وابن دُرَيْد، والعريزي تلميذ أبو بكر الأنباري، إلا أن أحسن هذه المصنفات هو المفردات كما يُشير إلى ذلك طاش كُبْرِي زاده (٢٠). وإذا كانت الألفاظ وتحقيقاتها هي الأساس في مادة الكتاب، فإنه لا يمكن بحثها بمعزل عن علاقاتها بالدلالات المعنوية، أو الفراءات القرآنية، أو ما يتعلق بعلاقاتها النحوية، ولهذا نجد أن الراغب في كتابه المفردات قد أشار إلى مواضع كثيرة من هذه العلاقات النحوية، وبذلك يمكن أن نسلط الضوء على جهده النحوي من خلال بيان آرائه النحوية، وردوده على أقوال العلماء وانفراده بآراء تخصه.

إذ تمّ تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول في معاني الأدوات ودلالاتها، أما المبحث الثاني فكان في جهوده في الفراءات القرآنية، وجاء المبحث الثالث في بيانه للحروف وأثرها النحوي.

المبحث الأول

معاني الأدوات ودلالاتها

١- أم

حرفٌ غالباً ما نجده يرتبط بالاستفهام، وقد تختلف دلالاته تبعاً

كان مشتغلاً بالقرآن، ومنها تحقيق الألفاظ المفردة، وصفه صاحب كشف الظنون " نافع في كل علم من علوم الشرع فأملاه على حروف التهجي معتبراً فيه أوائل الحروف الأصلية والإشارات إلى المناسبات التي بين الألفاظ المستعارات والمشتقات" (١٧).

فقد تناول في هذا المصنف تحقيق اللفظ المفرد، فال مستوى اللغوي عنده المتمثل بالألفاظ المفردة هي القاعدة التي يمكن أن ينطلق منها لبحث المستويات الأخرى، ومنها المستوى النحوي، ومن هنا يُشير إلى أهمية اللفظ المفرد بقوله: " إن أول ما يحتاج أن يُشغَل به من علوم القرآن العلوم اللفظية، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المعاون لمن يُريد أن يدرك معانيه، كتحصيل اللين في كونه من أوائل المعاون في بناء ما يُريد أن يَبْنِيَهُ، وليس ذلك نافعاً في علم القرآن فقط، بل هو نافع في كل علم من علوم الشرع، فالألفاظ القرآنية هي كلام العرب، وَزُبْدَتُهُ، وَوَسَطَتُهُ وَكَرَامَتُهُ، وعليها اعتماد الفقهاء، والحكام في أحكامهم وَحُكْمِهِمْ، وإليها مَفْرَعُ حَذَاقِ الشُعراءِ والبُلغاءِ في نظمهم ونثرهم، وما عداها وعدا الألفاظ المنترعات عنها، والمشتقات منها، هو بالإضافة إليها كالتشور والنوى بالإضافة إلى أطياب الثمرة، وكالحثالة والتبني بالإضافة إلى لُبُوبِ الحُطْمَةِ" (١٨).

وقد بين الراغب منهجَه في تأليف كتابه، قال: " وقد استخرتُ الله تعالى في إملاء كتاب مستوفٍ فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجي، فتقدّم ما

[١٢] ليس على الاستفهام ؛ ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) [الرعد: ١٦]، ونحو: (أَمَادَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) [النمل: ٢٤]، (أَمْنَ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ) [الملك: ٢٠]، وقوله (٢٦):

أَتَى جَزُوا عامراً سوءى بفعلهم

أم كيف ينفع ما تعطي العُلوق به
أم كيف يجزوني السوءى من الحسن؟

رثمان أنف إذا ما ضنَّ باللين؟
وقد حدّدت كتب النحو مواضع (أم)

في الكلام، قال المالقي المتوفى (٧٠٢هـ)
(اعلم أن (أم) يكون لها في الكلام ثلاثة

مواضع: الموضوع الأول أن تكون متصلة
عاطفة في الاستفهام وتقع بين المرفدين

والجملتين، ويكون الكلام بها متعادلاً
والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير

المرفدين، وتتقدّر مع حرف الاستفهام
بأيهما أو أيّهم، وجوابها أحد الشئيين

والأشياء، فنقول: أقام زيدٌ أم عمرو،
ومعناه: أيهما قام... والموضع الثاني: أن

تكون منفصلة فلا تكون عاطفة، ويقع
قبلها الاستفهام وغيره، فنقول: أقام زيد

أم انطلق عمر، ويقوم زيد أم ينطلق عمر،
ولا يقع بعدها إلا الجملة المنفصلة من

الأول، وتتقدّر ب (بل) والهمزة في موضع،
ودون همزة في موضع فمعناها الإضراب

عن الأول والرجوع إلى الثاني باستفهام أو
غيره، خلاف ما ذكره أكثرهم أنها تتقدّر

ب (بل) والهمزة... والموضع الثالث أن تكون
بمعنى الألف واللام التي للتعريف، فتقطع

همزتها في الابتداء، وتسقط في الدرج مثل
الف لام التعريف، فمن ذلك قوله (:) :

(ليس أم بر أم صيام في أم سفر) المعنى
ليس من البر الصيام في السفر، إلا أنه لا

يقاس على ذلك لقلته (٢٧).

وما ذكرته كتب النحو لا يتعارض

مع ما بيّنه الراغب في استعمال أم في
الموضعين اللذين أشير إليهما، فقد أشار

إليهما، وبينهما من حيث الاستعمال في
سياق الجمل والنصوص.

٢- الألفات وأنواعها :

عدّ الراغب من أنواع الألفات ثلاثة
أنواع (٢٨):

أ- نوع في صدر الكلام.

ب- نوع في وسطه.

ج- نوع في آخره:

فهي عنده على ثلاثة أضرب، إذ
سمّى الألف الواقعة في صدر الكلام بألف

الاستخبار ولم يُسمّها بألف الإستفهام،
وهذا يدل عنده على دقّة استعمال

المصطلح، فألف الاستخبار عنده دالة على
العموم أي عموم المخاطب وغيره، فهي

تشير إلى الاستفهام، والإنكار، والتبكيث،
والنفي، والتسوية، فما ورد في دلالتها على

الاستفهام (٢٩)، قوله تعالى (أَتَجَلُّ فِيهَا
مَنْ يَفْسِدُ فِيهَا) [البقرة: ٣٠]، ومن دلالتها

على التبكيث (٣٠)، قوله تعالى (أَذْهَبْتُمْ
طَيْبَاتِكُمْ) [الاحقاف: ٢٠]، وقوله تعالى

(أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا) [البقرة: ٨٠]،
وقوله تعالى (الآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ

مِنَ الْمُفْسِدِينَ) [يونس: ٩١]، وقوله تعالى
(أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ) [ال عمران: ١٤٤]،

ومن دلالتها على التسوية قوله تعالى (سَوَاءٌ
عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا) [إبراهيم: ٢١].

ويرى الراغب (٢١) أنّ هذه الألف
تختص بدخولها على الإنبات فتجعل المثبت

منفياً، وقد تدخل على المنفي فتجعله مُثَبِّتاً
بعد أن يصير معها منفياً، فمن الأول،

قَوْلُنَا: أَخْرَجَ هَذَا اللفظة وهو بهذا ينفي

الخروج ومن هنا سأل عن إثباته، ومن
الثاني قوله تعالى (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ

الْحَاكِمِينَ) [التين: ٨]، وقد أشار ابن
هشام في المغني (٢٢) لهذا المعنى بعد أن

جعل هذا المعنى في إفادة الهمزة نفي ما
بعدها لزوم ثبوته إن كان منفياً تحت معنى

الإنكار - وهو إنكار النفي- التي تخرج
الهمزة لإفادته وهو من المعاني المجازية

مستشهداً بما ورد من نصوص قرآنية وما
ذكرته العرب، قال تعالى (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ

عَبْدَهُ) [الزمر: ٣٦]، ومعناه: الله كافٍ
عنده، ومنه قول جرير في مدح عبد الملك:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا

أندى العالمين بطونٍ راح

ولو كان الاستفهام في البيت حقيقياً
لم يؤد معنى المدح، ولكنه ورد على معنى

إنكار النفي، فتحقق الإنبات.

وقد ترد الألف الواقعة في صدر

الكلام بمعانٍ آخر غير معنى الألف
الدالة على الاستخبار، ومن هذه المعاني:

الف المخبر عن نفسه، نحو: أسمعُ، والف
الأمر، نحو قوله تعالى (رَبُّنَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا

مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ) [المائدة: ١١٤] والف
لام التعريف، نحو قوله تعالى (الضَّالِّينَ

[الفتحة: ٧].

وألف النداء، نحو: أزيد.

أما الألف الواقعة وسطاً، فهي التي في
التثنية أو الجمع، نحو: مُسْلِمَانِ، ومسلمات

وأما الألف الواقعة آخراً فهي ألف التثنية
في حُبلى، والف الضمير في التثنية نحو:

كَتَبْنَا، وألف أواخر الآيات، نحو قوله تعالى
(وَتَطْمَئِنُّنَّ بِاللَّهِ الظُّنُونَا) [الأحزاب: ١٠].

بعدها مضرداً، فإن تقدمها امر أو إثبات كانت لإثبات حكم ما بعدها، نحو اضرب زيداً بل عمراً، وقام زيد بل عمرو، وإن تقدمها نفي أو نهي كانت لتقرير ما قبلها وجعل ضده لما بعده نحو ما قام زيد بل عمر، ولا يقيم زيد بل عمرو.

وقد أجاز المبرد في المعطوف بهذه اللفظة على خبر ما الرفع والنسب، وامتنع عن جواز ذلك ابن مالك معللاً ذلك ان (ما) لا تعمل إلا في المنفي، فيجوز عند المبرد ما زيد قائماً بل قاعداً، وبـل قاعداً، وعند ابن مالك قاعداً (٢٩).

المبحث الثاني

جهوده في القراءات القرآنية

كان للراغب الأصفهاني باعٌ طويل وجهد كبير عند عرضه للقراءات القرآنية، ولم يقتصر ذلك الجهد على آرائه بل عرض آراء العلماء، وأقوالهم ممن سبقوه، وقد تمثلت جهوده من خلال تحليلاته اللغوية، فهو يفسر اللفظة تفسيراً لغوياً ثم يقوم بربطها من الجانب النحوي أو الصرفي في النص القرآني لبيان دلالاتها، ويمكن أن نعرض لهذه القراءات فيما تَصَمَّنُهُ كتابه المفردات.

١- قرئ قوله تعالى: (وَأَذْبَارَ النَّجُومِ)، (وَأَذْبَارَ النَّجُومِ) (الطور: ٤٩) بفتح الهمزة وكسرهما (٤٠)، وقراءة الفتح هي قراءة سالم بن أبي الجعد (٤١)، وقراءة الكسر هي قراءة الجمهور، وقد فَرَّقَ بين القراءتين، فَمَنَّ قرأ بالفتح جَعَلَ أَدْبَارَ جَمْعاً، وَيَشْتَقُّ مِنْهُ تَارَةً بِاعْتِبَارِ دَبَّرَ الْفَاعِلَ وَتَارَةً بِاعْتِبَارِ دَبَّرَ الْمَفْعُولَ، فَمِنَّ الْأَوَّلُ، قَوْلُهُمْ: دَبَّرَ فُلَانٌ، وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُمْ: دَبَّرَ السَّهْمَ

هُمْ يُنْظَرُونَ (الأنبياء: ٣٩-٤٠)، أي لو يعلمون ما هو زائد عن الأول واعظم منه، وهو أن تأتيهم بغتة، وجميع ما في القرآن من لفظ (بل) لا يخرج من احد هذين الوجهين (٣٦). وقد بيّن سيبويه (٢٧) معنى (بل) في أنها للتدراك عندما أشار إلى أنها إبدال للصفة الآخرة من الصفة الأولى، نحو: ما مررتُ برجل صالح بل طالح، ولكن هذا المعنى واعني به التدراك الذي ذكره الراغب قد فصل القول فيه، وجعله أكثر بياناً، ولاسيما إذا كان البحث فيه متعلقاً بالنص القرآني، وان لم يطلق عليه ذلك المصطلح صراحة.

ولم يكن ابن مالك المتوفى (٧٦٢هـ) دقيقاً عندما أشار إلى أن (بل) لا تكون في القرآن الكريم إلا على وجه واحد، إذ حدّد هذا الوجه بأنها تكون للاضراب المراد منه الانتقال من غرض إلى آخر، قال: "وأما بل فللاضراب، وحالها فيه مختلف، فإن كان الواقع بعدها جملة، فهي للتبنيهِ على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه" (٢٨). ولكننا وجدنا ما ذهب إليه الراغب أن مجيئها في القرآن الكريم على معنى الإضراب والتدراك.

وبناءً على ما تحدد من معنى (بل) واستعمالها في القرآن الكريم، فإن ذلك يرتبط ارتباطاً مباشراً بالدلالة الإعرابية لهذه اللفظة، وهي لا تخرج عن دالتين من الناحية الإعرابية، الأولى: حرف ابتداء إذا كان الواقع بعدها جملة نحو قوله تعالى (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى × وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) (الأعلى: ١٤-١٦)، والثانية: عاطفة إذا كان الواقع

الأصل في (بل) أن تكون للتدراك، وهو على ضربين كما حددهما الراغب وهما (٢٣):

الأول: ضَرْبٌ يَنَاقِضُ مَا بَعْدَهُ مَا قَبْلَهُ، والقصد منه هو تصحيح الحكم الذي بعده أو الذي قبله، فمما قُصِدَ به تصحيح الثاني وإبطال الأول، قوله تعالى: (كَلَّا بَلْ رَأَى عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (المطففين: ١٤)، وقوله تعالى (قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْبَةِ يَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا) (إبراهيم: ٦٢-٦٣) وما قُصِدَ به تصحيح الأول وإبطال الثاني، قوله تعالى: (فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِي × وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ × كَلَّا بَلْ لَّا تَكْرُمُونَ الْيَتِيمَ) (الفجر: ١٥-١٧). وقد عبر سيبويه عن هذين المعنيين (٢٤)، بعد أن حدد معنى (بل) بأنها لتترك شيئاً من الكلام وأخذ غيره، وهو ما يُعرف عند النحويين بمصطلح الإضراب (٢٥).

الثاني: ضَرْبٌ سَيَكُونُ مُبَيِّنًا لِلْحُكْمِ الْأَوَّلِ وَزَائِدًا عَلَيْهِ بِمَا بَعْدَ (بل)، نحو قوله تعالى: (قَالُوا أَضْعَافٌ أُخْلَامٌ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ) (الأنبياء: ٥)، فإنه نبه انهم يقولون الذي اتى به مفترى افتراه بل يزيدون فَيَدْعُونَ انه كذاب، فإن الشاعر في القرآن عبارة عن الكاذب بالطبع، وعلى هذا قوله تعالى: (لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُونَ عَنْ وُجُوهِهمُ النَّارَ وَلَا عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ × بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَعْطِیونَ رُدَّهَا وَلَا

الهدف: سَقَطَ خَلْفَهُ، ومنه قوله تعالى: (أَنْ ذَايِرَ هَوْلَاءَ مَقْطُوعٍ مُصْبِحِينَ) [الحجر: ٦٦]. وَمَنْ قَرَأَ بِالْكَسْرِ وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ جَعَلَ إِدْبَارَ ظَرْفًا، كَقَوْلِكَ مَقْدَمَ الْحَاجِّ (٤٢).

٢- قُرئ قوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) [البقرة: ٢١٩]. بنصب العفو ورفعها (٤٣). فقد أشار الراغب أن هذه القراءة متعلقة بمعنى ماذا ودلالاتها، فهي على نوعين: احدهما أن يكون ما مع ذا بمنزلة اسم واحد، وعليه تكون القراءة بنصب العفو، وكأنه قال: أي شيء ينفقون؟ فيكون الجواب: قُلِ الْعَفْوَ؛ لأن ماذا في موضع نصب بـ (ينفقون)، فوجب أن يكون الجواب منصوباً أيضاً (٤٤). والآخر أن يكون (ذا) بمنزلة الذي، و (ما) استنهامية وهي في موضع رفع بالابتداء، وجوابها يكون مرفوع أيضاً، وعليه تكون القراءة برفع العفو، وكأنه قال: ما الذي ينفقون؟ فيكون الجواب: قُلِ الْعَفْوَ، وهذا نظير قوله تعالى: (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) [النحل: ٢٤]، برفع أساطير ونصبها (٤٥).

٣- قُرئ قوله تعالى: (وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ) [البقرة: ٢٨٢] فيجوز أن يكون مسنداً إلى الفاعل، كأنه قال: لا يُضَارُّوْنَ وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً، أي لا يُضَارُّرُ، وكذلك قراءة مَنْ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: (لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بَوْلِدَهَا) [البقرة: ٢٣٣]. فإذا قُرئ بِالرَّفْعِ فَلنَظُهُ خَبْرٌ وَمَعْنَاهُ أَمْرٌ، وَإِذَا فَتِحَ فَأَمْرٌ (٤٦)، وهو ما عَبَّرَ عَنْهُ أَبُو الْبَرَكَاتِ الْإِنْبَارِيُّ بِأَنَّ الرَّفْعَ عَلَى أَنْ يَكُونَ (لَا) نَفْيًا وَالْمُرَادُ

به النهي، كقوله تعالى: (فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقًا) [البقرة: ١٩٧]، والفتح على أن يكون (لا) نهياً (٤٧).

٤- قُرئ قوله تعالى: (أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا) [الإسراء: ١٦]. بالتشديد (أَمَرْنَا)، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء (٤٨)، إذ قال: لا يُقَالُ: أَمَرْتُ بِالْتَخْفِيفِ فِي مَعْنَى كَثَرْتُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: أَمَرْتُ، وَأَمَرْتُ (٤٩). وذهب أبو عبيدة إلى أنه قد يُقَالُ: أَمَرْتُ بِالْتَخْفِيفِ، نَحْوَ خَيْرِ الْمَالِ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ، وَسَكَّةٌ مَأْبُورَةٌ (٥٠). ويرى الراغب أن القراءة بالتشديد تدل من الناحية اللغوية على الصيرورة أي أن (أَمَرْنَا) جعلناهم أو صيرناهم أمراء، وعلى هذا حُجِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا) [الأنعام: ٢٢]، أو قد تدل على معنى الإكثار أي بدلالة أكثرنا، وهذا المعنى هو منقول من أَمَرَ الْقَوْمَ أَي كَثَرُوا كَلِمَةً وَعَلَّمْتَهُ، وَسَلِمَ وَسَلَّمْتَهُ (٥١).

٥- قُرئ قوله تعالى (لَتَدَّ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [الأنعام: ٩٤]، برفع النون أي (بينكم)، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو وعاصم (٥٢)، فمن قرأ بالرفع جَعَلَهُ اسْمًا، وَمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ جَعَلَهُ ظَرْفًا وَهوَ نَظَائِرٌ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ) [الحجرات: ١]، وقوله تعالى: (فَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ) [الجدالة: ١٢]، وقوله تعالى (فَأَحْكَمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ) [ص: ٢٢]، وقد بين الراغب (٥٣). أن (بَيْنَ) لا تستعمل إلا فيما كان له مسافة، أوله عددٌ ما اثان فصاعداً،

نحو: بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ أَوْ الرَّجُلَيْنِ بَيْنَ الْقَوْمِ، يُزَادُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ (بَيْنَ) لَا تُضَافُ إِلَى مَا يَقْتَضِي مَعْنَى الْوَحْدَةِ إِلَّا إِذَا كُرِّرَتْ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ شَوَاهِدٍ قِرَائِيَّةٍ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ) [قصص: ٥]، وقوله تعالى: (فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا) [طه: ٥٨]. وبناءً على ما ذكره الراغب فإن قراءة الرفع تجعل (بَيْنَ) فاعلاً للفعل تَقَطَّعَ وَهِيَ بِمَعْنَى الْوَصْلِ أَوْ الْجَمْعِ، وَلِهَذَا يَكُونُ اسْتِعْمَالُهُ اسْمًا لَا ظَرْفًا. أمَّا قراءة النصب، فهو منصوب على الظرفية، والعمل فيه ما دل عليه الكلام من عدم وصلهم، تقديره: لقد تَقَطَّعَ وَصْلُكُمْ بَيْنَكُمْ، فوصلكم المضمهر هو الناصب لـ (بين)، وقد قيل: إِنَّ مَنْ نَصَبَ بَيْنَكُمْ جَعَلَهُ مَرْفُوعًا فِي الْمَعْنَى بـ (تَقَطَّعَ)، لكنه لما جرى في أكثر الكلام منصوباً تركه في حال الرفع على حاله منصوباً لكثرة استعماله كذلك، وهو مذهب الأخفش (٥٤).

٦- قُرئ قوله تعالى (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقرة: ٢١٤]، برفع يقول (٥٥) وإن (حتى) عند الراغب (٥٦) حرفٌ يُجْرَى بِهِ تَارَةً كـ (إلى)، لكن يدخل الحد المذكور بعده في حكم ما قبله، ويُعْطَفُ بِهِ تَارَةً، وَيُسْتَأْنَفُ بِهِ تَارَةً، وكذلك تدخل على الفعل المضارع فيُنصَبُ وَيُرْفَعُ (٥٧)، وفي كل واحد وجهان: فأحد وجهي النصب إلى (أن)، والثاني (كي)، وأحد وجهي الرفع أن يكون الفعل قبله ماضياً، نحو: مشيتُ حتى أدخل البصرة، أي مشيتُ فَدَخَلْتُ البصرة، والثاني يكون

الشاعر:
لَمَّا نَزَلْنَا رَفَعْنَا ظِلَّ أُخْبِيَّةِ (٧٠)
وقال: ليس ينصبون الظل الذي هو
الفيء، إنما ينصبون الأخبية،
وقال آخر: تَتَّبِعُ أَفْيَاءَ الظَّلَالِ
عَشِيَّةً (٧١)
أي أفياء الشخص، وليس في هذا
دلالة فأن قوله: رَفَعْنَا ظِلَّ أُخْبِيَّةِ، معناه:
رفعنا الاخبية، فرفعنا به ظلها فكأنه رفع
الظل، وقوله: أفياء الظلال، فالظلال عام
والفيء خاص، وقوله أفياء الظلال: هو من
إضافة الشيء إلى جنسه.

المبحث الثالث

الدلالة النحوية للحروف

لقد أجاد الراغب في النحو كما أجاد
في التصريف والقراءات، ويظهر من خلال
تتبع ما ورد في كتابه المفردات ولاسيما في
حديثه وأرائه المتعلقة بالأدوات والحروف
وما لها من قيمة دلالية في النص القرآني،
فهو لا يختلف عمّن سبقه من النحويين فيما
بذله من جهد واضح وبين في تفصيلاته
وأرائه النحوية وخاصة ما تعلق بالحروف
ويمكن أن نتبين هذا الجهد كالاتي:

١- الباء:

فَسَمِ الرَّاغِبِ (٧٢) دلالة هذا الحرف
على قسمين:
الأول: ما تعلق بفعل ظاهر معه.
الثاني: ما تعلق بمضمر معه.
فالمتعلق بفعل ظاهر معه يكون على
ضربين:

أ- للتعدية (٧٣)، وهذا يجري مجرى
الألف الداخلة للتعدية، نحو: ذهبَ به،
وأذهبته، ومنه قوله تعالى: (وَإِذَا مَرُّوا

جَنِيًّا) [مریم: ٢٥] (تَسَاقَطَ)
بالتخفيف، (وَيَسَاقَطُ عَلَيْكَ)، أمَّا
قراءة عاصم (تُسَاقَطُ) بضم التاء
وفتح السين وتخفيفها (٦٤)، أي
تُسَاقَطُ النخلة، وعليه يكون رُطْبُ
مفعول تُسَاقَطُ (٦٥). أمَّا قراءة
(تَسَاقَطُ) بالتخفيف، وهي قراءة
حمزة، فأن الأصل تساقط فحذفت
إحدى التائين تخفيفاً، ونرى أن
الراغب يشير إلى أن الصيغة
الصرفية لها ارتباط مباشر بالوضع
النحوي والدلالي في سياق النص
القرآني، فهو يجعل من الصيغة
الصرفية مكملاً لدلالاتها النحوية،
فصيغة تَسَاقَطُ على تَفَاعُلٍ، وهي تدلُّ
على المطاوعة من صيغة فَاعَلَ، وهذه
الدلالة تكون بالتعدية فقد عدَّاه كما
عدَّى صيغة تَفَعَّلَ، نحو: تَجَرَّعَهُ.

١٠- قُرئ قوله تعالى (أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي
ظُلُلٍ) [البقرة: ٢١٠]، (في ظلال)
(٦٦)، إذ جعل الراغب (٦٧) هذه
القراءة مبنية على أن تكون ظلالٌ
معناها جمع ظلة، نحو: غَلَبَةُ وَغِلَابٌ،
وَحَضْرَةٌ وَحِضَارٌ، وأمَّا جمع ظِلٍّ، كت قوله
تعالى: (يَتَّقِيًّا ظِلَالُهُ) [النحل: ٤٨]،
وكان رأي ابن جني (ت ٣٩٢هـ) يعتمد
على الرأي الأول، قال "الوجه أن يكون
جمع ظلةً، كَجَلَّةٍ وَجِلَالٍ، وَقُلَّةٍ وَفِلَالٍ،
وذلك أن الظل ليس بالغيم، وإنما
الظلة الغيم، فأما الظل فهو عَدَمُ
الشمس في أول النهار، وهو عَرَضٌ
والغيم جسم" (٦٨).

وقد أشار الراغب (٦٩) إلى ما ذهب
إليه بعض أهل اللغة من أنهم يقولون
للشاحص: ظل، قال: ويَدُلُّ على ذلك قول

ما بعده حالاً، نحو: مَرَضٌ حَتَّى لَا
يَرْجُوهُ، وقد توجه تفسير القراءتين
على رأي الراغب بالنصب والرفع،
وَحُمِلَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْقِرَاءَتَيْنِ
عَلَى الْوَجْهِينِ.

٧- قُرئ قوله تعالى: (بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا
وَمُرْسَاهَا) [هود: ٤١]، بالياء
(مَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا) وهي قراءة
عاصم، إذ جعلها نعتين لله تعالى،
ويجوز أن يكونا في موضع رفع على
اضمار مبتدأ، والتقدير: هو مَجْرِيهَا
وَمُرْسِيهَا (٥٨). أمَّا ضم الميم في
(مُرْسَاهَا)، فالمرسَى يُقال للمصدر،
والمكان، والزمان، والمفعول (٥٩).
وهي في موضع عطف على (مَجْرَاهَا)
التي هي في موضع رفع على الابتداء،
وخبرها بسم الله، والتقدير: بسم الله
إجراؤها وارساؤها (٦٠).

٨- قُرئ قوله تعالى (فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ)
[البقرة: ٢٨٢]، (فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ)،
وهي قراءة (٦١) أبي عمرو وابن
كثير، فالرِهَانُ أَصْلُهُ مصدر وكذلك
الرَّهْنُ، إذ يُقال: زَهَنْتُ الرَّهْنَ،
وراهنته رِهَانًا وكلاهما مصدر (٦٢)،
وعليه فإنه لما كان الرهن مما يَتَّصِرُ
منه حَبْسُهُ، استعير ذلك لحبسي أي
شيء كان، ومنه قوله تعالى: (كُلُّ
نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) [المدثر: ٢٨]،
فقراءة الجمهور (رِهَانٌ) هي جمع
رَهْنٍ، مثل: كَعَبٌ كِمَابٍ، وقراءة
الضم (رُهْنٌ) وهي جمع، الجمع وهو
ما قال به الكسائي والفراء وجمع
الجمع لا يطرد عند سيبويه وقيل: هو
جمع رَهْنٌ كَسَقَفٌ (٦٣).

٩- قُرئ قوله تعالى (تَسَاقَطُ عَلَيْكَ رُطْبًا

بِاللَّغْوِ مَرُومًا كِرَامًا) [الفرقان: ٧٢].

ب- للآلة، ويسمى النحويون الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو: قَطَعْتُ بالسكين، أي استعنت بالسكين في القطع، فالباء داخلة على السكين التي هي آلة القطع.

أما المتعلقة بالمضمر، فيكون على معانٍ ودلالات منها:

أ- تكون في موضع الحال، نحو: خَرَجَ بسلاحه، أي وعليه السلاح، أي ومعها سلاحه (٧٤).

ب- تكون زائدة (٧٥)، نحو قوله تعالى (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا) [يوسف: ١٧].

وقد فَرَّقَ الراغب بين زيادة الباء في الخبر كما هو مُشار إلى ذلك في النص القرآني ويُنَّ عدم زيادتها في الخبر، وهذا التفرقة مبني على تصوُّر ما يعنيه هذا الحرف الزائد من دلالة نحوية، فهو يقول: (فبينه وبين قولك: ما أنت مؤمن لنا فَرَّقَ، فالتصوُّرة من الكلام إذا نُصِبَ ذات واحدٍ كقولك: زيدٌ خارجٌ، والتصوُّر منه إذا قبل ما أنت مؤمن لنا، ذاتان. كقولك: لقيتُ بزيد رجلًا فاضلاً فإنَّ قولَه: رَجُلًا فاضلاً، وإن أريد به زيدٌ، فقد أخرج في معرض تصوُّر منه إنسان آخر، فكأنه قال: رأيتُ برؤيتي لك آخر وهو رجلٌ فاضلٌ، وعلى هذا رأيتُ بك حاتماً في السخاء، ومنه قوله تعالى: (وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ) [الشعراء: ١١٤]. وقوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) [الزمر: ٣٦] (٧٦).

وذهب الراغب في بيان الباء ومعناها في قوله تعالى: (تَثَبَّتْ بِالذُّهْنِ) [النور: ٢٠]، إلى أنها تفيد معنى الحال على أنَّ

المقصود تثبت النبات ومعهُ الذُّهن، أي والدهن فيه موجود بالقوة، ونَبَّه بلفظة (بالذُّهن) على ما أنعم به على عباده وهداهم إلى استنباطه (٧٧).

وهناك وجهان (٧٨) آخران في دلالة الباء:

الاول: أن تكون زائدة؛ لأن الفعل متعدُّ بالهمزة، وتقديره تَثَبَّتْ الذُّهن وهو نظير قوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) [البقرة: ١٩٥]

الثاني: أن تكون للتعديدية، وتكون (انبت) بمعنى (نَبَّت) وهما لغتان.

وهذان الوجهان لم يوافق عليهما الراغب (٧٩).

أما قوله تعالى (وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا) [النساء: ٦]، فلم يوافق الراغب (٨٠) أنَّ

الباء هاهنا زائدة كما أشار إلى ذلك بعض النحويين. كما ذهب إلى ذلك أبو البركات

الانباري، إذ يرى أنَّ التقدير كفاك الله حسيبا، فالكف مفعوله محذوف، والباء زائدة، والجار والمجرور في موضع رفع

بأنه فاعل (كفى). كقولهم: ما جاءني من احد (٨١)، ويرى الراغب أنَّ الباء لو كانت زائدة "لَصَحَّ أَنْ يُقَالَ: "كفى بالله

المؤمنين القتال"، وذلك غير سائغ، وإنما يجيء ذلك حيث يُذَكَّرُ بعده منصوب في

موضع الحال كما تقدم ذكره والصحيح أنَّ كفى هاهنا موضوع موضع اكتف، كما

أن قولهم أحسن بزيد موضوع ما احسن ومعناه اكتف بالله حسيبا، وعلى هذا

(وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا) [الفرقان: ٢١]، (وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا) [النساء: ٤٥]،

(وَأَوْلَمُ يَكْفُ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) [فصلت: ٥٢]، وعلى هذا قول: حُبُّ إِلِيَّ

بفلان، أي أحبب إليَّ به" (٨٢).

ومن ردوده التي اعترض عليها بزيادة الباء في قوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) [البقرة: ٩٥]، قال: (والصحيح أنَّ معناه: لا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة إلاَّ أنه حُذِفَ المفعول استغناءً عنه وقصدًا إلى العموم، فإنَّه لا يجوز إلقاء أنفسهم ولا إلقاء غيرهم بأيديهم إلى التهلكة) (٨٣).

أما قوله تعالى: (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُتَرَبِّونَ) [المطففين: ٢٨]، وقوله تعالى:

(عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) [الإنسان: ٦]، فالباء عند بعض النحويين (٨٤) أنها

بمعنى (من)، ولكنَّ الوجه عند الراغب مختلف، وهو يرى أن العين في النصين

هي إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء، لا إلى الماء بعينه، نحو: نَزَلَتْ بعين،

فصار كقولك: مكانًا يشرب به، وعلى هذا

قوله تعالى: (فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ) [آل عمران: ١٨٨]، أي بموضع

النور (٨٥).

٢- قد:

هذا حَرْفٌ اختص بالفعل، وهو عند النحويين يفيد التوقع تارة، ويكون بمعنى

رُبَّما، أو يجيء حرف تحقيق إذا دخل على الماضي، أو يفيد التقليل (٨٦).

وقد بينَّ الراغب أنَّ دخول قد على الأفعال الماضية مقرون بأنَّه يدخل على

كُلِّ فعلٍ متجدد، وهناك من الشواهد القرآنية التي ذكرها لتبيِّن ذلك، منه قوله

تعالى (فَدَّ كَانْ لَكُمْ آيَةٌ فِي هَاتَيْنِ) [آل عمران: ١٢]، وقوله تعالى (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ

[المجادلة: ١]، وقوله (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ) [الفتح: ١٨]، وقوله تعالى (لَقَدْ

تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ) [التوبة: ١٧].

أما دخول قد على الفعل المستقبل عند

نحوية وصرفية ودلالية وصوتية، ولعل ثقافة الراغب في التأليف القرآني جعلته ينطلق من طرح كل هذه المسائل والمستويات اللغوية المختلفة.

٢- اهتمامه بالأدوات لما لها من علاقة مباشرة بالنص القرآني ولاسيما فيما تعلق بالتفسير.

٣- يبين الراغب في مواضع كثيرة من الكتاب اهتمامه بحروف المعاني ودلالاتها النحوية وتأثيرها في النص القرآني.

٤- لم يألوا الراغب جهداً في طرحه لكثير من القراءات القرآنية، وبيان آراء العلماء وأقوالهم ليرد على بعضها أو يعطي رأياً آخر لأرائهم، وهذا يعكس الثقافة القرآنية التي كان الراغب يتمتع بها.

٥- خالف في آراء كثيرة ذكرها الراغب آراء العلماء الذين سبقوه ولاسيما ما تعلق منها في وجوه القراءات واختلافها.

الثالث: التقليل، وهي ترد مع المضارع، نحو: إِنَّ الْبَيْخِيلَ قَدْ جَعِدَ. وقد يفهم من معنى (قد) في هذا المثال وهو التوقع في حصول الفعل وهو أغلب ما أُظنه وليس على معنى التقليل.

الرابع: التكثير، وربما اختص هذا المعنى في الشعر وغايته الافتخار كما ذهب الى ذلك الشاعر في قوله:

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمَلُنِي

جَرْدَاءُ مَعْرِفَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ (٩٠)

الخامس: التحقيق وتكون مع الماضي، نحو قوله تعالى (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) [المؤمنون: ١] ومع المضارع نحو قوله تعالى (قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ) [الانعام: ٣٣].

الخاتمة

يمكن بيان خلاصة ما ورد هذا البحث ١- اهتمام الراغب بتفسير الألفاظ اللغوية ضمن منهج علمي قائم على بيان الألفاظ المدعمة بالنصوص القرآنية، وبيان كل ما يتعلق بها من مسائل

الراغب، فذلك الفعل عنده يكون في حالة دون حالة، كما في قوله تعالى (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلُونَ) [النور: ٦٣]، أي قد يتسللون أحياناً فيما علم الله (٨٧).

على ذلك فهي تحتمل التقريب او التوقع، وعلى هذا يمكن استنباط هذين المعنيين من قول الخليل وسيبويه، قال سيبويه: "وأما قد فجواب لقوله: لَمَّا يَفْعَلْ فتقول: قَدْ فَعَلَ، وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر" (٨٨).

وذهب أبو الحسن القاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) إلى أن قد الحرفية تحتمل أن تكون على خمسة معانٍ (٨٩):

الأول: التوقع مع الماضي والمضارع وتقيد التوقع المنتظر، وهذا ما أشار إليه الخليل من قول القائل (قَدْ فَعَلَ) كلام لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة: لأن الجماعة منتظرون.

الثاني: التقريب، وهي لا ترد إلا مع الماضي، نحو قوله تعالى (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ) [الأنعام: ١١٩].

الهوامش

- (١) روضات الجنات: ١٨٦/٣.
- (٢) معجم الأدياء: ١١٥٦/١.
- (٣) الكنى والألقاب: ٢٦٨/٢.
- (٤) بغية الوعاة: ٢٩٧/٢.
- (٥) ١٨٧/٣.
- (٦) ٣١١/١.
- (٧) مفتاح السعادة: ٧٠/٢.
- (٨) الكنى والألقاب: ١٨٧/٢.
- (٩) معجم الأدياء: ١١٥٦/١.
- (١٠) ٢٦٨/٢.
- (١١) ٣١١/١.
- (١٢) ١٨٧/٣.
- (١٣) بغية الوعاة: ٢٩٧/٢.
- (١٤) رياض العلماء: ١٧٢/٣.
- (١٥) روضات الجنات: ١٨٧/٣.
- (١٦) ٣١١/١.
- (١٧) كشف الظنون: ١٧٧٢/٢.
- (١٨) المفردات: ٩.
- (١٩) نفسه: ٩.
- (٢٠) مفتاح السعادة: ٣٧٤/٢.
- (٢١) المفردات: ٢٨.
- (٢٢) نفسه: ٢٨.
- (٢٣) الكتاب: ٤٨٢/١.
- (٢٤) الكتاب: ٤٨٢/١.
- (٢٥) ينظر: معنى اللبيب: ٦٦-٦٧.

(٢٦) هذان بيتان لافتون للتغليبي، وهو ظالم بن معشر ذكرهما البغدادي في خزانة الأدب: ١٣٩/١١، وهذا البيتان مما رواهما أبو العباس ثعلب، إذ كان الكسائي والأصمعي في حضرة الرشيد وكانا ملازمين له يقيمان بإقامته ويظعنان بظعنه، فأُشِد الكسائي هذين البيتين، فقال الأصمعي إنما هو رثمانٌ أنفٌ بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت ما انت وهذا ! يجوز رثمانٌ أنفٌ، ورثمانٌ أنفٌ، ورثمانٌ أنفٌ بالرفع والنصب والخفض، أما الرفع فعلى الرد على (ما) لأنها في موضع رفع يبتغى، والنصب بتعطى، والخفض على الرد على الهاء التي في (به)، قال: فسكت الأصمعي، ولم يكن له علم بالعربية، إنما كان صاحب لغة لم يكن صاحب اعراب. خزانة الادب ولب لباب لسان العرب.

(٢٧) رصف المباني في شرح حروف المعاني: ١٥٢.

(٢٨) المفردات: ٣٩.

(٢٩) الاصل في الف الاستفهام تبيرها عن الاستفهام الحقيقي، ولكنها قد تخرج الى معانٍ أخر كالتسوية، والانكار، والتقرير، والتهمك، والأمر، والتعجب، والاستبطاء.

- (٣٠) التبيكيت: التويخ.
- (٣١) المفردات: ٣٩.
- (٣٢) مغني اللبيب: ٢٥/١.
- (٣٣) المفردات: ٦٣.
- (٣٤) الكتاب: ٣٠٦/٢.
- (٣٥) ذكر ذلك الاعلم السنتمري في شرحه للشاهد الذي ذكره سيبويه وهولابي ذؤيب الهذلي قوله:
بَلْ هَلْ أُرِيكَ حَمُولَ الْحَيِّ غَادِيَةً كَالنَّخْلِ زَيْنُهَا يَنْعُ وَإِقْضَاخُ
اراد أن (بل) تكون للاضراب عن حديث وأخذ في حديث آخر، وإن لم يكن مبطلاً للاول ولا شاكاً فيه. الكتاب: ٣٠٦/٢.
- (٣٦) المفردات: ٦٣.
- (٣٧) الكتاب: ٢١٦/١.
- (٣٨) شرح الكافية الشافية: ١٢٢٣/٣.
- (٣٩) ينظر: المختضب: ١٥٠/١، وشرح الكافية الشافية: ١٢٣٤/٣، ومغني اللبيب: ١٥٢/١.
- (٤٠) المفردات: ١٧١.
- (٤١) المحتسب: ٣٤٢/٢.
- (٤٢) المفردات: ١٧١.
- (٤٣) مشكل إعراب القرآن: ٥٩/١، والكشاف: ٤٢٥/١، والبحر المحيط: ١٦٣/٢.
- (٤٤) المفردات: ١٩٠.
- (٤٥) نفسه: ١٩٠. ينظر الكشاف: ٤٣١/٣.
- (٤٦) المفردات: ٣٠٥، قرأ ابن كثير والبصريان برفع الراء، وقرأ الباقون بفتحها. النشر في القراءات العشر: ٢٢٧/٢.
- (٤٧) البيان في غريب إعراب القرآن: ١٥٩.
- (٤٨) السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٣٧٩.
- (٤٩) المفردات: ٢٩.
- (٥٠) المحتسب: ٦١/٢.
- (٥١) ينظر: المحتسب: ٦١/٢، والمفردات: ٢٩، ٣٠.
- (٥٢) السبعة في القراءات: ٢٦٣.
- (٥٣) المفردات: ٧٣.
- (٥٤) مشكل إعراب القرآن: ٢٧٩/١.
- (٥٥) الرفع هي قراءة نافع، وقرأ الباقون بالنصب، معاني القرآن للفراء: ١٣٢/١.
- (٥٦) المفردات: ١١٢.
- (٥٧) ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي: ٢١٤.
- (٥٨) مشكل إعراب القرآن: ٤٠٣، والبحر المحيط: ٢٢٥/٥.
- (٥٩) المفردات: ٢٠٣.
- (٦٠) البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤/٢، املاء ما من به الرحمن: ٣٨/٢.
- (٦١) البحر المحيط: ٣٧١/٢.
- (٦٢) المفردات: ٢١٢. وينظر: اللسان مادة (رهن): ٢٤٧/٦.

(٦٣) البحر المحيط: ٣٧١/٢.

(٦٤) المحر الوجيز: ١٢٢٥.

(٦٥) المفردات: ٢٤٣. وذكر القرطبي (ت ٦٧١هـ) نقلاً عن الزمخشري تسع قراءات لهذا الفعل، وهذه القراءات هي: تَسَاقَطُ أي تتساقط فأدغم التاء في السين، وتَسَاقَطُ، مخففاً وهي قراءة حمزة، فحذف التي ادغمها غيره، وَيَسَاقُطُ بضم التاء مخففاً وكسر القاف وهي قراءة عاصم، وتَسَاقُطُ باظهار التائين، وَيَسَاقُطُ بالياء وادغام التاء، وتُسَقِطُ، وتُسَقِطُ، وتُسَقِطُ، وتُسَقِطُ، بالتاء للنخلة وبالياء للجذع. ينظر: الجامع لاحكام القرآن: ٤٣٥/١٣.

(٦٦) وهي قراءة قتادة وابو جعفر والضحاك. الجامع لاحكام القرآن: ٣٩٦/٢، والتبيان في اعراب القرآن للعكبري: ١٦٩/١.

(٦٧) المفردات: ٣٢٦.

(٦٨) المحتسب: ٢١١/١.

(٦٩) المفردات: ٣٢٦-٣٢٧.

(٧٠) البيت لـ (عبدة بن الطيب وهو في ديوانه ص ٧٣، وروايته في الديوان:

لَمَّا وَرَدْنَا رَفَعْنَا ظِلَّ أُرْدِيَةِ وفار باللحم للقوم المراجيلُ

(٧١) البيت لـ علقمة بن عبده وهو في ديوانه ص ٢٧، وتماؤه: على طُرُقٍ كَأَنَّهُنَّ سُبُوبٌ.

(٧٢) المفردات: ٧٥.

(٧٣) العوامل المائة للجرجاني: ٩١.

(٧٤) المفردات: ٧٥.

(٧٥) غالباً ما تزداد الباء في الخبر في الاستفهام بهل، وزيادتها في الخبر المنفي، وهذه الزيادة هي زيادة قياس، فمثال الأول هل زيدٌ بقائم، ومثال الثاني ما زيد بقائم، وهنا (ما) بدلالة ليس الدالة على النفي. وقد تزداد سماعاً ليس قياساً، في المبتدأ نحو: بحسبك درهم، أو في الفاعل، نحو قوله تعالى (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) [الفتح: ٢٨]، أو في المفعول، ومنه الحديث الشريف: (كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع). وقد تزداد في غير المفعول، نحو: قوله تعالى (وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [البقرة: ١٩٥]. ينظر: العوامل المائة للجرجاني ٩٣-٩٤، شرح كافية ابن الحاجب: ٢٨٢/٤.

(٧٦) المفردات: ٧٥.

(٧٧) المفردات: ٧٦.

(٧٨) البيان في غريب اعراب القرآن: ١٨٢/٢.

(٧٩) المفردات: ٩٦.

(٨٠) البيان في غريب اعراب القرآن: ٢٤٣/١.

(٨١) البيان في غريب اعراب القرآن: ٢٤٣/١، ويرى سيبويه زيادة الباء في (وكفى بالله شهيداً). ينظر: الكتاب: ١٧/١.

(٨٢) المفردات: ٧٦.

(٨٣) المفردات: ٧٦.

(٨٤) وهو رأي الرضي في شرحه للكافية: ٢٨١/٤.

(٨٥) المفردات: ٧٦.

(٨٦) قد حرف اخبار يلزم الماضي والمضارع، فيكون مع الماضي حرف تحقيق، كتقوله تعالى: (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا) [المجادلة: ١]. وتكون مع المضارع حرف توقع تارةً وهو الكثير، مثل: قد يقوم زيد، أو تكون للتحقيق مع المضارع وهو قليل مخصوص بالشعر، كقول امرئ

القيس: وقد اغتدي والطير في وكناتها

أو تكون للتقليل وهو قليل أيضاً، كقول الشاعر:

قد أتركُ القرنَ مُصَفَّرًا أناملُهُ كَأَنَّ أوثابهَ مُجَّتْ بضرِصَادِ

ينظر: رصف المياني: ٣٩٢، والازهية في علم الحروف: ٢١١.

(٨٧) المفردات: ٤١٠.

(٨٨) الكتاب: ٣٠٧/٢.

(٨٩) الجنبي الداني: ٢٥٦.

(٩٠) البيت لامرئ القيس في ديوانه: ٢٢٥، وذكره ابن جني في المنصف: ٢٢٣/١.

المصادر

- ١- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت١٥هـ)، تحقيق عبد المعين الملوحي، ط٢، ١٩٩٣م.
- ٢- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق د. محمد الطنهاجي، مطبعة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م.
- ٣- املاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين المكبري (ت٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤- بَغِيَّة الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، لا، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- ٥- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٠م.
- ٦- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ٧- تفسير غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م.
- ٨- الجامع لحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٦م.
- ٩- الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ١٠- خزانة الأدب ولُبُّ لباب العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٩٩٧م.
- ١١- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٤، مصر.
- ١٢- ديوان عبدة بن عبدة، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د. حَنَّا نصر الحنِّي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٣م.
- ١٤- رصف المياني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخَرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ١٥- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الموسوي الخوانساري، الدار الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ١٦- رياض العلماء وحياض الفضلاء، الميرزا عبد الله الأصفهاني من أعلام القرن الثاني عشر، تحقيق السيد أحمد الحسيني، منشورات قم، ١٤٠٣هـ.
- ١٧- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
- ١٨- شرح الرضي على الكافية رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٧٨م.
- ١٩- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٢م.
- ٢٠- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القادر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهرى، تحقيق د. البدر اوي زهران، دار المعارف، ط٢، مصر.

- ٢١- الكتاب، أبو بشر عمرو الملقب بسبيويه (ت١٨٠هـ)، ط١، بولاق، ١٢١٦هـ.
- ٢٢- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود الزمخشري (ت٥٢٨هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد المجود، والشيخ علي محمد مَعْوُض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٩٩٨م.
- ٢٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المعروف بجاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ٢٤- الكنى والألقاب، الشيخ عباس القمي (ت١٣٥٩هـ)، منشورات مكتبة الصدر، طهران.
- ٢٥- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، ط٧، ٢٠٠٠م.
- ٢٦- المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٢٩٢هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- ٢٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، طبعة دار ابن حزم.
- ٢٨- مشكل اعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق ياسين محمد السّوّاس، منشورات إيران.
- ٢٩- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتاب، ط٣، ١٩٨٢م.
- ٣٠- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق د. احسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٩٣م.
- ٣١- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق، إيران.
- ٣٢- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، احمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زادة، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٣٣- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، ضبطه هيثم طعيمة، دار احياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠٨م.
- ٣٤- المُقْتَضِب، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- ٣٥- المُنْصَف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، مطبعة مصطفى الحلبي، ط١، ١٩٥٤م.
- ٣٦- النثر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن الجزري (ت٨٢٣هـ)، تصحيح محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.